العدد (2095) السنة الثامنة - السبت (9) نيسان 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

وصفوا الانتقال بطريقة الوصفات الجاهزة

خبراء لـ"المدى الاقتصادي": المشهد الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٣ شهد إجراءات ترقيعية في ظل غياب للبرنامج الحكومي الواضح

□ بغداد / ليث محمد رضا

واجه العراق صعوبات جمة في الجانب الاقتصادي بعد التغيير السياسي العاصف الذي حدث في العراق عام ٢٠٠٣ من حيث الانتقال المفاجئ الى اقتصاد مفتوح مشوه مليء بالاختلالات الهيكلية والبنيوية .

وأكد عدد من الخبراء الاقتصاديين لـ (المدى الاقتصادي) ان المشهد الاقتصادي شهد اجراءات ترقيعية درج عليها الحاكم المدني بول بريمير على طريقة الوصفات الجاهزة ، فيما لم تشهد فترة الحكومات المتعاقبة بعد بريمر أية ملامح بارزة لبرنامج اقتصادي حكومي كفيل بحل الاشكالات العالقة في الاقتصاد الوطني وعلى مستوى القطاعات كافة .

وقال الخبير الاقتصادي د.عبد علي المعموري: ان ابرز ملامح التغييرات بعد ٢٠٠٣/٤/٩ هي فوضى الرؤية الاقتصادية بعيداً عن الاقتصاد المركزي وكذلك بعيداً عن اقتصاد السوق، اضافة الى سوء التصرف بالموارد الاقتصادية المتاحة واتساع حجم الفساد الذي كان موجودا اصلاً، وتدهور القطاعات الانتاجية سيما الزراعي والصناعي وتصاعد البطالة والفقر.

واضاف المعموري: كرس انقسام المجتمع الى طبقتين وغياب الطبقة الوسطى التي تعد اداة تقدم المجتمعات، وقد حصل احتكار من اقلية سياسية وليست اقتصادية كما هو حال الغرب.

وتابع المعموري: كما توجد مجموعة من المتغيرات الايجابية في حقل نقل التكنولوجيا وتحديثها الذي اصبح متاحا في الاقتصاد الوطني وازداد الانفتاح على العالم الخارجي مشيراً الى ان الظروف غير السليمة واحداث العنف الطائفي والفساد منعت الاستثمار الأجنبي من الدخول منذ ٢٠٠٦.

ولفت المعموري الى ان البنك المركزي استطاع السيطرة على متغيرات التضخم وسعر الصرف الامر الذي لم يكن موجودا سابقاً.

وقال المعموري: كان يفترض ان يستعان بالتكنوقراط في الداخل العراقي الا ان ما حصل هو عدم الثقة بين الاحزاب الحاكمة .

فيما قال د. ماجد الصوري: ان اهم اسس التغيير الاقتصادي هو الديمقراطية التي لاتزال مشوهة ، ولذلك نلاحظ كل هذه التشوهات الكبيرة في الاقتصاد الوطني رغم بعض نقاط التحسن الجزئية في الجانب المعيشي ، وسن قوانين للتعبير عن الارادة السياسية للتغيير الاقتصادي مشيرا الى وجود توجهات لتحسين العلاقات الاقتصادية الدولية كما هنالك نجاحات في عملية التعامل مع الديون الخارجية، وهنالك محاولات للتعامل كما توجد محاولات للتعاون مع المنظمات الدولية لرسم السياسات.

واضاف الصوري لدينا توجه نحو اقتصاد السوق لكن دون تهيئة العوامل الحقيقية والفهم الحقيقي لاقتصاد السوق.

وتابع الصوري: كنتيجة لعدم وجود برنامج اقتصادي او استراتيجية عامة لرؤية اقتصادية، في ظل القرارات الآنية البعيدة عن النظرة الشاملة للاقتصاد الوطني ادت الى تفاقم النظرة الاقتصادية، وتعميق المشاكل ولا يوجد توجه لتنمية اقتصادية عبر التنمية المعيشية للفرد.

وبين الصوري: ان الحكومات المتعاقبة لم تستطع حل المشاكل الاقتصادية للدولة، وكان يفترض وضع استراتيجية متكاملة للتنمية وكان يفترض ان يوجد موقف واضح من القطاعين العام والخاص ودور كل منهما والتعاون بينهما باعتبار الدولة صاحبة اكبر رأس مال، فلم يتم بناء الأسس الحقيقية لدور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية من خلال توظيف القطاع العام للنهوض بالخاص، وهنالك مشاكل البنى التحتية لم تستطع الحكومة حلها كالكهرباء التي تعد ضرورة لعملية التنمية.

واشار الصوري الى عدم تفعيل قانون الاستثمار لم يتم تفعيله ولا توجد إرادة إدارية ولا يوجد توجه مهني للتعامل مع عملية الاستثمار.

من جانبه قال الخبير الاقتصادي د. مظهر محمد صالح: ان التغيير الاساسي هو الاتجاه نحو مفاهيم اقتصاد السوق وانعكست على البنية التحتية القانونية على الاقل بحيث الكثير من القوانين يتم تكييفها لتنسجم مع اقتصاد السوق وعلى رأسها قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ الذي اتاح للمرة الاولى اندماج السوق المالية العراقية بالسوق المالية الدولية من خلال اجازة فروع المصارف الاجنبية للعمل في العراق والمشاركات مع مصارف وطنية.

وأضاف صالح: رافق كذلك حرية تحويل الاموال خارج العراق قدر تعلق الامر بالحساب الجاري لميزان المدفوعات في تجارة السلع والخدمات وهذا مؤشر على الحرية الاقتصادي التي ينبغي ان لا تتقاطع مع معايير قانون مكافحة غسيل الأموال رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٤ وفي الوقت ذاته صدر قانون الاستثمار الاجنبي لتشجيع الاستثمار الحقيقي المباشر في العراق، وهذا القانون اعطى اعفاءات ضريبية وحماية من المصادرة.

وتابع صالح ان سوق العراق للاوراق المالية شجع على دخول استثمارات اجنبية غير مباشرة.

وهذه المعايير بمجموعها شكلت مقدمة لانضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية الذي سبب تغيرا في البنية القانونية نحو اقتصاد السوق.

واشار صالح الى ان العراق لغاية ٢٠١٠/١٢/١٥ كان يخضع لبعض بنود الفصل السابع وظل العراق حتى ذلك التاريخ "دولة مهددة للسلم الدولي" الامر الذي منع دخول الشركات الاستثمارية لغياب التحكيم اذ لا يعتد بالتحكيم الذي يقام في هكذا بلد اضافة لوجود قائمة تكنولوجية محظورة مع وجود قوة اجنبية كل تلك كانت عوامل غير مشجعة لتحقيق السلم الاقتصادي .

وقال صالح: كان ينبغي ان تصفى كل قرارات مجلس الامن خلال السنة الاولى ولا يتم السكوت لغاية ٢٠١٠. لان العراق بلد مسالم وهذا التأخر الذي كان بسبب غياب الفهم الاقتصادي اضاع سنوات من التنمية اضيفت لسنوات الحروب والعقوبات الاقتصادية .

وقال الخبير الاقتصادي باسم انطون: ان اهم ملمح للتغير على المدى الفكري كان اقرار قوانين تعديل الاتجاه من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق واهمها كان رفع قانون ١٠١ لعام ١٩٦٤ الذي يتعلق بمشاركة الضمان الاجتماعي بأرباح المشاريع، لكن على النطاق العملي لم يكن من رؤية عملية واضحة لاقتصاد السوق ولم يكن من فهم اقتصادي للتحولات وبدأت عملية تخبط رغم ان المرحلة الاولى لتشكيل الحكومة وضعت رؤية واضحة في الحكومة الاولى لكن بعيداً عن النطاق العملي لم يجر تنفيذها وبدأ العمل على زيادة الإنتاج النفطي لغرض سد النفقات المتواصلة للحكومة والأجهزة الأمنية وظل هو الريع الرئيسي ولم تستطع الوزارات الاخرى توفير دخول اضافية من تفعيل القطاع الصناعي والزراعي، وقد وصل الاعتماد على النفط الى ٩٧٪.

واضاف انطون: ان زيادات الرواتب وإعادة المفصولين السياسيين وتعيين بعض المستشارين ارتبط بتضخم اجهزة الدولة لحد الانتفاخ في الرواتب واصبحت هذه النفقات التشغيلية تثقل ما يفوق ٨٠٪ من الموازنة والى جانب ذلك اصيب القطاع الخاص بشلل صناعي زراعي واستفحلت البطالة، وظلت المشاكل تتفاقم من الكهرباء الى الخدمات الى البنى التحتية.

وتابع انطون: لغاية الان فإن اكثر من ٩٠٪ من الاقتصاد الوطني العراقي يعتمد على الدولة والقطاع العام وارتفاع التضخم وصار اختراق كبير بين السياسة النقدية والمالية فالبنك المركزي يعالج التضخم ووزارة المالية تزيد من ضخ الاموال.

ولفت انطون: لم تطبق القوانين الداعمة لاقتصاد السوق كقانون حماية المستهلك والاستثمار وانفتحت السوق العراقية على مصراعيها امام السلع المستوردة الرديئة.

وقال انطون: نحن كاقتصاديين كانت لدينا آمال كبيرة في تفعيل القطاع الخاص ودخول الاستثمارات للسوق العراقية ومعالجة ازمات السكن والبطالة والكهرباء والخدمات التي لم تحدث للأسف وما المطالبات الشعبية الا خير دليل.

من جانبه اكد الخبير الاقتصادي يحيى الدجيلي ان الاقتصاد الوطني في تراجع خطير وكل المشاريع التي كان ممكن ان تنجز خلال الفترة الماضية يتم انجازها رغم المبالغ الكبيرة التي صرفت والان الشعب يتحدث عن هدر الاموال في الفساد المالي والاداري ونحن غير مسبوقين بهكذا حالة بعيداً عن الاتفاق على فاشية النظام السابق.

واضاف الدجيلي ان الحديث عن تغيير باتجاه اقتصاد السوق هو غير صحيح ويصدر من اناس لا يعرفون ابعاده فاقتصاد السوق يعني وجود منافسة على أسس منطقية وليس كما حصل بفتح السوق المحلية على مصراعيها دون مراعاة المصالح الاقتصادية للبلاد.

برلمانيون: مقترح لدمج وزارتي الصناعة والتجارة وسط فشل بمنح الحكومة لتعويضات البطاقة التموينية

□ بغداد/ المدى الاقتصادي

اقترحت اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب أن يتم دمج وزارتي التجارة والصناعية لـ"دعم الاقتصاد" العراقي من خلال النهوض بالإنتاج المحلي.

وقال رئيس اللجنة أحمد العلواني لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن اللجنة الاقتصادية تؤيد دمج وزارة الصناعة بالتجارة كما هو الحال في جميع دول العالم المتطورة اقتصاديا وتجاريا".

وأوضح أن الاندماج بين الوزارتين سينمي قدرة العراق على دعم الإنتاج المحلي كما انه سيعزز قدرة العراق الاقتصادية أمام دول العالم المتطورة اقتصادياً".

ولم يستبعد رئيس الوزراء نوري المالكي في تصريح له نهاية آذار الماضي أن يقوم بدمج بعض الوزارات فيما بينها في حال اقتضت الضرورة.

وأشار العلواني إلى أن اللجنة الاقتصادية تقترح تشكيل وزارة معنية بتوزيع مفردات البطاقة التموينية بدلا من وزارة التجارة.

فيما تدمج وزارة الصناعة ووزارة التجارة لتطوير الجهود الحكومية في دعم الاقتصاد العراقي".

يشار إلى أن اللجنة الاقتصادية النيابية استلمت ١٦ قانونا اقتصاديا من اللجنة الاقتصادية السابقة.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد أكد في استضافة لمجلس النواب في الجلسة النيابية الأربعين بان هناك مشاكل وقوانين قديمة تعيق النهوض بواقع الاقتصادي في البلاد.

في غضون ذلك أكد عدد من الاقتصاديين والنواب فشل وزارة التجارة في منح المبالغ التعويضية لنقص مفردات البطاقة التموينية .

وقال عضو منظمة اقتصادنا المحلية علي جلال لوكالة كردستان للإنباء (آكانيوز) إن وزارة التجارة والمجالس المحلية فشلت في منح المبالغ المالية التعويضية عن نقص مفردات البطاقة التموينية في الاشهر الثلاثة الماضية.

واضاف أن المبالغ التعويضية وزعت في مناطق معينة مثل محافظة ذي قار وكربلاء والبصرة فيما فشلت الوزارة في تسديدها في مناطق اخرى دليل على سوء التخطيط التجاري في العراق.

وتابع أن عمل الوزارة في هذا الشأن كان ضعيفاً للغاية ودل على ان قرارات الوزارة ارتجالية وليست مطابقة للواقع .

بدورها قالت عضو المنظمة المناهضة لمنع توزيع مفردات البطاقة التموينية شيماء علاء لـ(آكانيوز) إن الحكومة عليها ان تقوم بوضع اسس واضحة في تنفيذ قراراتها التي تعلن عنها رسمياً كونها مطالبة امام الرأي العام بتنفيذها".

واضافت أن وزارة التجارة استخدمت اسلوب المماطلة في توزيع اموال مفردات البطاقة التموينية لذا عليها ان تضع آلية واضحة المعالم تستطيع من خلالها توزيع المستحقات المالية على جميع المحافظات في العراق .

واشارت إلى ان وزارة التجارة لا تستطيع وحدها انجاز هذه المهمة مالم يتم القيام بتنسيق واسع مع الوزارات والمجالس المحلية لتوزيع المنح المالية التعويضية عن نقص مفردات البطاقة التموينية .

من جانبه قال النائب عن التحالف الوطني حيدر الياسري لـ(آكانيوز) إن وزارة التجارة لم تعط تبريراً واضحاً بشأن اسباب تحول المنح المالية في بعض المحافظات على مفردات البطاقة التموينية".

واشار إلى ان جهود الوزارة لم تكن مشجعة ومتناسبة مع تطلع المواطنين بتوفير مفردات البطاقة التموينية بسبب قيامها بتغيير بعض المديرين العامين الذين يمتلكون خبرة في التعامل مع هذه الحالات ".

واوضح ان مجلس النواب يراقب بشكل مستمر عمليات توزيع المستحقات المالية ويرى ان هناك تلكؤاً واضحاً في عملية التوزيع وان العملية ليست مركزية وانما جهود شخصية من بعض المسؤولين في الوزارة ".

ونفت وزارة التجارة الاتحادية في ١٦ آذار الماضي الاشاعات التي اشارت إلى عدم قدرة مخازن الحبوب التي يبلغ عددها ٤٨ مخزن على خزن كميات من المواد الغذائية.

وتخطط وزارة التجارة لبناء ثمانية مخازن للحبوب منتشرة في مناطق مختلفة من العراق تصل سعتها التخزينية إلى ٢٤٠ الف طن.

وتعد الاتفاقات التي تبرمها وزارة التجارة لاستيراد المواد الغذائية جزءا من الحلول التي دعا اليها رئيس الوزراء نوري المالكي في مناسبات عدة لسد النقص الحاصل في البطاقة التموينية، في وقت اعُلن فيه عن وصول ٣١ الف طن من الرز التايلندي الى ميناء ام قصر في البصرة.

يذكر ان رئيس الوزراء كان قد امهل وزارات حكومته وبضمنها التجارة ١٠٠ يوم لانهاء أزمة توزيع مفردات البطاقة التموينية.

وقطعت الحكومة في وقت سابق مفردات البطاقة التموينية عن كبار الموظفين وأصحاب الدخول المالية الكبيرة بهدف توفير الأموال اللازمة لتجهيز المواطنين بحصة كافية.

وتأخرت وزارة التجارة في تسليم مفردات البطاقة التموينية في هذه السنة في اغلب المحافظات لأسباب تصفها بـ"الفنية".

وبلغت تخصيصات مفردات البطاقة التموينية لعام ٢٠١١ اربعة مليارات ونصف المليار دولار.

وكانت بغداد ومحافظات عراقية عدة شهدت انطلاق تظاهرات شعبية طالبت بتوفير الخدمات الاساسية والوظائف ومحاربة الفساد والمفسدين وتوفير مفردات البطاقة التموينية.

النفط تؤكد رفع الإنتاج النفطي إلى نحو ٣ ملايين برميل يوميا

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

قالت وزارة النفط ان العراق مقبل على زيادة انتاجه خلال العام الحالي الى مليونين و٧٥٠ الف برميل يوميا ضمن خططه رفع سقف انتاجه خلال اربعة اعوام لاسيما وانه شرع ببناء مشاريع نفطية بحرية سينتهي العمل منها خلال هذا العام الحالي، فضلا عن تحديث وفتح منفذين جديدين للتصدير عبر تركيا وسوريا.

واوضح مصدر اعلامي في الوزارة عبر تصريحات تلفزيونية مؤخراً ان انتاج العراق بلغ حتى الان نحو مليون و٨٠٠ الف برميل يوميا، وهذا يضع العراق بموقع مريح انتاجياً وتصديرياً، ونتوقع ان الشركات الاجنبية بالتعاون مع الشركات الوطنية ستختزل فترة رفع سقف الانتاج باقل من الفترة الزمنية المقررة".

وبيّن ان انتاج العراق من النفط سيصل الى مليونين و ٧٥٠ الف برميل خلال العام الحالي، ليرتفع الى ٣ ملايين و٣٠٠ الف برميل يوميا خلال العام ٢٠١٢، و٤ ملايين و٥٠٠ الف برميل خلال العام ٢٠١٤، ليصل سقف الانتاج الى ٦ ملايين و ٥٠٠ الف برميل يوميا خلال العام ٢٠١٦".

واكد على ان العراق يواجه مشاكل تقنية في التصدير عبر الموانئ الجنوبية، بسبب سوء الاحوال الجوية في بعض الاحيان مما يؤدي الى وقف الانتاج والتصدير، لكن العراق سينجز عدد من المشاريع البحرية هذا العام، فضلا عن تحديث مشروع الصادرات النفطية عبر ميناء جيهان التركي، فضلا عن الشروع هذا العام بفتح منفذ تصدير جديد عبر سوريا".

ولفت الى ان الشركات الاجنبية العاملة في العراق اليوم ذللت الكثير من الصعوبات بسبب التقنية والخبرة والتكنلوجيا المتوافرة لديها، لذا باتت كوادرنا تستفيد من هذه الخبرات بما يطور عملها".

مبينا ان "الشركات الاجنبية ملتزمة بتدريب الكوادر العراقية ولاسيما ان العقود تفرض تشغيل ٨٥٪ من الكادر الوطني و١٥٪ من الكادر الاجنبي".

الى ذلك قال الخبير النفطي حمزة الجواهري ان "١٠٪ من الانتاج لا يستطيع العراق من تصديره بسبب سوء الاحوال الجوية خلال الصيف والشتاء في الموانئ الجنوبية والتي تفرض اغلاق انابيب النفط وايقاف الانتاج بسبب عدم وجود خزانات".

واضاف ان عدم وجود بنية تحتية نفطية جنوب العراق كخزانات الانتاج والتصدير العملاقة، جعلت العراق يخسر خلال العام الماضي بمليار ونصف مليار دولار، مما يدعو الى بناء بنية تحتية نفطية جنوبا".

ونوه الى ان العراق يحتفظ بخزانات تصدير فقط في ميناء جيهان التركي، ولا توجد مثل تلك الخزانات في البصرة، لذا كان من الضروري ان نشيّد خزانات قبل شروع الشركات الاجنبية بعملها كخطة استباقية، فكلفة التخزين يمكن استرجاعها خلال خمسة ساعات من ضخ النفط الخام".

وطالب الجواهري بـ"ربط عدادات عالية الدقة لتسجل حجم انتاج الشركات الاجنبية في كل حقل مستثمر".

بورصة الأسعار

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٦٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٧٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٥,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٤٠٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٧٠٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٥٠٠	خيار	١٠٠٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطة	١٠٠٠
ليمون عراقي	٥٠٠٠	فلفل	١٢٥٠
ليمون مستورد	١٠٠٠	باذنجان	١٠٠٠
رمان	١٠٠٠	شجر	٧٥٠
لالنكي	١٢٥٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح	١٥٠٠	بطاطا	٧٥٠
موز	١٥٠٠	باميا	٣٠٠٠
نارنج	١٢٥٠		

اسعار اللحوم

المادة	الكمية	السعر
١- العراقية		
دجاج	١ كغم	٤,٠٠٠
لحم	١ كغم	١٥,٠٠٠
سمك	١ كغم	٧,٥٠٠
٢- المستوردة		
لحم هندي	١ كغم	٣,٠٠٠
لحم هندي مراد	١ كغم	٤,٥٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٢,٥٠٠
دجاج برازيلي مراد	١ كغم	٣,٥٠٠
افخاذ امريكي	١ كغم	٢,٢٥٠
دجاج كفيل	١ كغم	٤,٠٠٠
سمك	١ كغم	٢,٥٠٠

اسعار السكائر (كَلوص)

اسبين	٦,٠٠٠
بن	٣,٥٠٠
ميامي	٤,٠٠٠
غمدان	٣,٧٥٠
دفدوف	١٠,٥٠٠
دنهل	١٦,٠٠٠
كَلواز	٥,٧٥٠
جيتانز	٧,٥٠٠

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي

العملة	السعر بالدينار	العملة	السعر بالدينار
يورو	١٤٦٠	دينار اردني	١٦٠٠
دولار امريكي	١١٨٠	ريال سعودي	٣٤٠
جنيه استرليني	١٨٦٠	درهم اماراتي	٣٦٠
ين ياباني	١٥	ليرة سوري	٢٣
دينار كويتي	٣٩٠٠	ليرة لبنانية	١
تومان ايراني			

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٦٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٥,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٢٣,٠٠٠
رز هندي	٣٩ كغم	٤٧,٠٠٠
دهن طعام	١٥ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت	١ لتر	٢,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
شاي	١ كغم	٥,٠٠٠
شاي الوزة	٤/١ كغم	١,٥٠٠
شاي تفاحة	٤/١ كغم	١٥٠٠
شاي عطور	٤/١ كغم	١٥٠٠
معجون طماطة	١ كغم	٢٥٠٠